



وزارة التعليم العلمي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية  
قسم النظم السياسية والسياسات العامة

# دور النظام الانتخابي في بناء مؤسسات الدولة في الهند

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

**اسامة صبحي عبد الزهيري**

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات  
نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

**ناظم نواف إبراهيم الشمري**

## **Abstract**

Any democratic system needs to a specific electoral system selection having a huge effect upon the state institutions; the electoral system translates the votes that being adduced in the elections into number of seats owned by the win competitive and independent parties. Thus , the electoral system defines the means by which the state 's political institutions are formed.

India that got its independence from the British rule in 1947 , has bequeathed parliamentary ruling system and electoral system by the majority (first past the post) . After the incorporation assembly has placed the constitution, it has held many discussions about the electoral system that could be suitable to the India and that was three years of working before it has reached to a specific electoral system by the majority . During this period , it has discussed other option of electoral systems, including the electoral system by the relative representation that got the support of those who concerned over this matter since it suited to the ethnic diversity of the Indian society , but the last option has chosen the electoral system by the majority for not dispersing the parliamentary formation and its divisions. Besides , this type of electoral system leads to strong, stable and coherent governments in a country that urgently needs to stability and development as to save it from poverty and illiteracy prevailing therein.

India works on the parliamentary system , depending on the constitution issued in 1950, and committing to sincere election . These elections are defined to form political institutions in the state ( members of parliament , legislative councils for states , territories and the president and his voice, deputy ).

Indian voters elect a parliament consisting of two councils which are the people council " that consists of 552 members , including 530 members who are elected by direct election through the electoral offices , and not more than 20 members who are elected by the parliament for representing the territories run by the federal government , two members are being appointed by

the president for representing ( Anglo –India) the society, While the states council is elected by the direct election , where the representatives of every state being elected from members elected in the legislation assembly for the state , depending on the relative representation via the individual voting. In respect to the territories run by the federal government having no legislative boards , the method to choose a representation for every territory in the state council lies in the parliament to specify the law of that election . The president and his vice elected indirectly by the parliament and legislative councils in the states, depending on the relative representation of individual voting.

It has been carried out 16 elections in India , along with the continuation of government alteration via ballots boxes and this matter has bolstered the legislation of the state through embodying the principle of handling peacefully the power . The conference party could get control of the power under the prevailing electoral system, without any interruption from the year 1952 up to 1977 without being any strong opposition . But after ending that year , the majority of the congress party has dispersed and the struggle has converted into a struggle between the unilateral party against a set of parties ; this struggle has turned out between two huge coalitions, every one includes a group of parties.

In brief, the prevailing electoral system in India contributed into a virtual role in building institutions of coherent construction . This matter led to stability , development and bases of democratic coherence. Thus India becomes as a democratic example in the contemporary world.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

**دور رئيس الدولة في النظم العربية الوراثة البرلمانية  
دراسة مقارنة بين المغرب - الأردن - الكويت**

رسالة تقدم بها الطالب

**إيهاب رزاق عبد الحسين**

الى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة

الماجستير في العلوم السياسية قسم النظم السياسية والسياسات العامة

باشرف

**أ.م.د: ناظم نواف الشمري**

٢٠١٧ م

بغداد

١٤٣٨ هـ

## الخلاصة

تتناول موضوع الدراسة الموسومة (دور رئيس الدولة في النظم العربية الوراثة البرلمانية: دراسة مقارنة بين المغرب-الأردن-الكويت)، الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة، نظراً لما يتميز به من صلاحيات دستورية واسعة، جعلت منه محوراً للنظام السياسي، وصاحب الدور الفاعل والمؤثر على باقي المؤسسات بنوعها الرسمية وشبه الرسمية، وذلك بالمقارنة مع النظم البرلمانية الأخرى، وهذا التميز الذي يتمتع به بدء منذ عقد المعاهدات مع سلطة الإستعمار في مرحلة ما قبل الإستقلال، ثم ترسخ ذلك دستورياً بعد الإستقلال.

وقد قسمت الدراسة على ثلاث فصول، تناول الفصل الأول النظام الوراثي في الدول العربية، في حين تضمن الفصل الثاني الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة في النظم المقارنة، والفصل الثالث تضمن مقارنة دور رئيس الدولة في النظام البرلماني في الدول نفسها.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، منها تقارب الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة في النظام البرلماني لهذه الدول، إذ نجد أن الدساتير أعطت للرئيس صلاحيات واسعة يمارسها في الظروف الإعتيادية والإستثنائية، وهذه الظروف لم تذكر طبيعتها بل ترك للرئيس سلطة تقديرية في تحديدها، وهذا ما جعله يلجأ إلى إستغلال هذا الجانب في ترسيخ سلطاته وتكريسها دستورياً، وتصفية الخصوم المعارضين له، لكن وبعد أن وجد إعتراف جميع الأطراف السياسية بأولوية مؤسسته وسموها، قام بأعطاء فسحة أكبر في الممارسة السياسية لمختلف القوى السياسية في البلاد، مع إكتفائه بدور تأطير العمل السياسي في البلاد، وممارسة دور الحكم مابين المؤسسات الرسمية ما دامت مؤسسته تحظى بالسمو الشكلي والموضوعي. كما يلحظ وجود تفاوت في خصائص كل نظام، مع تميز دور الرئيس عن النظام الآخر، ففي المغرب منح الملك سلطة أمير المؤمنين والممثل الأسمى في البلاد، وفي الأردن يقوم الملك بتعيين مجلس الأعيان الذي يمارس صلاحيات مساوية لصلاحيات مجلس النواب، وفي الكويت الحكومة ووزاراتها السيادية حكراً على الأسرة الحاكمة، ولا يتم طرح الثقة بها إلا بموافقة الأمير.



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية

**التكامل المؤسسي في العراق على وفق دستور  
٢٠٠٥**

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل شهادة  
الماجستير في العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة

من الطالب

**تميم عماد صادق بني التميمي**

بإشراف

**أ.د. طه حميد حسن العنبيكي**

## الخلاصة

تناول موضوع الدراسة الموسومة (التكامل المؤسساتي في العراق على وفق دستور ٢٠٠٥)، أهمية التكامل بصورة عامة داخل أي نظام لما يؤدي هذا المبدأ من تناسق العمل وقيام كل عنصر من العناصر المكونة للنظام بواجباته تجاه ذلك النظام، أما التكامل المؤسساتي والذي يختص بالنظام السياسي لأي دولة وخاصةً النظام السياسي العراقي الذي هو موضوع دراستنا، إذ يؤدي التكامل المؤسساتي بتقسيم العمل للمؤسسات الدستورية المكونة للنظام السياسي بحيث كل مؤسسة تؤدي واجباتها بصورة مستقلة عن الاخرى مع قيام التعاون فيما بينها لتحقيق مبدأ التكامل المؤسساتي الذي يوفر الاستقرار السياسي وتحقيق المطالب المجتمعية، والتي تعد من الاركان الاساسية لقيام النظام السياسي.

وقد قسمت الدراسة على ثلاث فصول تضمن الفصل الاول، ماهية التكامل المؤسساتي، فيما تضمن الفصل الثاني، التكامل البنوي والوظيفي لمؤسسات النظام السياسي العراقي الدستورية، في حين أن الفصل الثالث تضمن أزمة التكامل المؤسساتي في العراق خلال الدورات النيابية الممتدة من (٢٠٠٦ - ٢٠١٦).

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها، يعد النظام السياسي العراقي نظام برلماني قائم على توزيع الاختصاصات والصلاحيات للمؤسسات الدستورية وأوجد الدستور حالة تعاون فيما بينها على المستوى البنوي والوظيفي، إذ تتكون المؤسسة التشريعية من مجلسين مجلس النواب ومجلس الاتحاد، أما المؤسسة التنفيذية تتكون من مجلس الوزراء (الحكومة) ورئيس الجمهورية، وهذه خصائص النظام البرلماني، إذ يتم التشكيل البنوي من خلال انتخاب مجلس النواب وانبثق رئيس الجمهورية والحكومة من ذلك المجلس، ووجود علاقة فيما بينهما، واثبتت التجربة العراقية للنظام الحكم بعد عام ٢٠٠٥ بالضعف، وذلك لعدة اسباب منها، حداثة التجربة السياسية وتحول النظام السياسي من نظام احادي الى نظام متعدد الاحزاب، مع افتقار ثقافة الانتخاب وتعدد الاحزاب وتشنت آراء الناخب العراقي في كثرة الاحزاب السياسية وتشابه البرامج الانتخابية، بالاضافة الى تبني نظام المحاصصة الطائفية أو الحزبية ساعد على ضعف البرلمان والحكومة في أداء الواجبات المحددة .



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

قسم النظم السياسية والسياسات العامة

## دور النظام الحزبي في النظام السياسي

### دراسة مقارنة بين

### (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)

رسالة تقدم بها الطالب

**جعفر عزيز محسن**

إلى مجلس كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في

العلوم السياسية / قسم النظم السياسية والسياسات العامة

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتور

**سعد علي حسين التميمي**



## الخلاصة

تتناول موضوع الدراسة الموسومة بـ دور النظام الحزبي في النظام السياسي: دراسة مقارنة بين (الولايات المتحدة – والمملكة المتحدة)، دور النظام الحزبي في كل من المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، نظراً لما يتميز به النظام الحزبي من أهمية ودور كبير وفعال ومؤثر في استقرار واستمرار النظم السياسية سواء أكان النظام البرلماني البريطاني أم أكان النظام الرئاسي الأمريكي منذ تأسيسهما وحتى وقتنا الحاضر.

وقد قسمت الدراسة على ثلاثة فصول تضمن الفصل الأول، الإطار النظري للنظام السياسي والحزبي، فيما تضمن الفصل الثاني دور النظام الحزبي في مؤسسات النظام السياسي البريطاني، في حين تضمن الفصل الثالث دور النظام الحزبي في مؤسسات النظام السياسي الأمريكي.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، إذ نلاحظ أن رئيس الوزراء البريطاني يتمتع بوسيلة تجيز له ضبط سلوك البرلمان، أو بصوره أدق ضبط سلوك مجلس العموم من خلال حل ذلك المجلس والدعوة إلى انتخابات جديدة والعكس صحيح، بينما لا يتمتع الرئيس في الولايات المتحدة الأمريكية بوسيلة يستطيع من خلالها حل مجلس النواب الأمريكي والدعوة والإعلان عن انتخابات جديدة والعكس بالعكس، وكذلك نلاحظ أيضاً أن نظام الثنائية الحزبية يساهم في استقرار المؤسسات الدستورية، وفي خلق التوازن في الحياة السياسية، لأنه يساعد على تحقيق عملية التناوب في السلطة بانتظام، بحيث يتعاقب كل من الحزبين المتنافسين على ممارسة السلطة في الدولة، وهذا ما هو حاصل في المملكة المتحدة (بريطانيا) والولايات المتحدة الأمريكية.



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية

# الأهمية الجيوبولتيكية لليمن في الصراع الاقليمي

رسالة تقدم بها الطالب:

**حسن كريم محمد الشمري**

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم (العلاقات الدولية والسياسة الخارجية)

**بإشراف**

**أ.د. موسى محمد طويرش**

## Abstract

Yemen, a country located in the south-west of the continent of Asia, and very Gioboltkih position on the regional and international level as overlooking the front freely, and around 2400 km stretch south of the Red Sea to the Gulf of Aden and the Indian Ocean and the Arabian Sea, as well as governed by the entrance to the Strait of the strategic Bab al-Mandab, which enhances the its importance and makes it a strategic objective for the forces of greedy regional and international as well as possession of Yemen to the large number of sawmill islands in the Strait of Bab el Mandeb, the Red Sea and the Indian Ocean that their impact on the supervision and control of the international shipping because it is a cross between the east and west region and its proximity to the Horn of Africa, and the proximity of the two Arab countries important and two members of the Gulf cooperation Council (Saudi Arabia - Oman).

Al gioboltkih value of Yemen has increased the size of interference and external interests them, as passed to Yemen many external attacks throughout the ages, seeking to get a foothold in, and the Yemeni resistance has succeeded to bring the British occupiers and got Yemen gained independence in 1967 after a resistance that Really wonderful revolutionary movement of Yemen.

Characterized Yemen sizeable area of the rugged terrain and the difficulty of its territory and the large number of its population made it a sprawling state is difficult for the state to control and so, mainly because of the heavy historical legacy of internal and external conflicts, as well as the weakness of the Yemeni economy and the lack of raw, agricultural and industrial resources and dependence on foreign aid, as well as the adoption of a large number of Yemenis on remittances of Yemeni workers in the Gulf countries, and strained state budget military armament, which weighs from placed upon it, popped to us some of the phenomena in Yemeni society Kproz the phenomenon of terrorism in some southern and eastern provinces or the emergence of the phenomenon of piracy near the coast of Yemen in the Gulf of Aden and the ocean Indian .vdila for the emergence of some of the armed movements in the

north and separatist movements in the south than in a state of political and security stability to Yemen to make way for foreign intervention in the internal affairs and generated a number of results, including the spread of poverty, unemployment and disease among the citizens is spreading fear and murder, became some areas a safe haven for murderers and fugitives and terrorists, and the absence of the power of law and order and rampant chaos, tribal, and took the feuds, the economic downturn and technological, educational, health, corruption of government departments and the spread of corruption prevalent in most aspects of the state, forming a bloc to oppose its goal the removal of the political system.

The reasons and the results reported in the case of non-Yemeni political stability, as well as external factors, among which was the spark of the Arab revolutions are the main reasons that toppled the Yemeni political system and the revolution of February 11, 2011.

It sought the Gulf Cooperation Council states, led by Saudi Arabia to set the tone for the political landscape of the Yemeni and control of the situation by offering a Gulf initiative to resolve the crisis and exit the outputs of the planned national dialogue that includes all the main Yemeni parties representatives and form a government in line with the visions Gulf and Saudi Arabia, but did not succeed contain the scene because of the failure to provide basic services to citizens and gave legal immunity to the former President and his aides, so some of the anti-Saudi parties and worked for this initiative

This agreement to launch a new agreement called for ((peace and national partnership)), and announced to impose their control over the capital, Sanaa, and bring people who are competent in the government, which led to Ataad Saudi Arabia and do Arab and Muslim alliance.

To change the course of political life in Yemen, and that they might hit the interests in Yemen and the control of the parties not to reconcile with her, as Saudi Arabia is that it weakens the regional authority and the growing presence of rival states in Yemen, Iran is a model for a foothold near and the Strait of Bab el Mandeb , so it launched operations on behalf of the (storm packets), followed by the process as the (restore hope), in order to return to work outcomes Gulf initiative and the national dialogue and resulted with him, but

the Yemeni situation has witnessed the ebb and flow, as witnessed new alliances enemies of yesterday are friends today, and the conflict is still heated between wanted a different outcome dead and wounded and houses destroyed and people displaced circuits Off despite mediate Kuwait and Oman, but failed in mediation and come up and stop the fighting and the conflict, the next period could see the entry and mediations on the larger level invite the rival sides to sit down to dialogue and exit agreement satisfies table All parties under the UN auspices and the intervention of the UN security Council and the closest scenario to reality, because such cases do not end by zero theory, but the course of events ends to the theoretical non-zero Finally these words of mine and Praise be to Allah, ask Almighty and in order to enjoy security and the security of the country Yemen brother and bring him back to the country Happy Yemen



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية  
قسم النظم السياسية والسياسات العامة

## النظام الاتحادي الألماني

دراسة في توزيع الاختصاصات بين المؤسسات  
الاتحادية والمحلية

رسالة تقدم بها الطالب:

**حسين علي حسين إبراهيم السعدي**

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في

العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة

بإشراف:

الأستاذ المساعد الدكتور

**سعد علي حسين التميمي**

٢٠١٧م

بغداد

١٤٣٨هـ

## الخلاصة

تناول موضوع الدراسة الموسومة (النظام الاتحادي الألماني دراسة في توزيع الاختصاصات بين المؤسسات الاتحادية والمحلية) توزيع الاختصاصات الدستورية بين الاتحاد والولايات في جمهورية ألمانيا، نظراً لما يتميز به موضوع توزيع الاختصاصات الدستورية من أهمية في النظام الاتحادي، كما أنّ الفكرة الأساسية التي يستند عليها هذا النظام هي مسألة توزيع الاختصاصات الدستورية بين كلا المستويين (الاتحاد والولايات).

وقسمت الرسالة على مقدمة وفصل تمهيدي وثلاثة فصول، أشار الباحث من خلال التمهيد إلى التأصيل النظري للدراسة، أما الفصل الأول، فقد تناول اختصاصات المؤسسات الاتحادية، وجاء الفصل الثاني في اختصاصات المؤسسات المحلية، في حين رصد الفصل الثالث المتغيرات المؤثرة في ممارسة الاختصاصات والعلاقة بين المؤسسات.

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، منها: أنّ النظام الاتحادي ينشأ بطرق مختلفة، ونتيجة لذلك فإن طريقة توزيع الاختصاصات في النظام الاتحادي تتفاوت من دولة إلى أخرى، وفي جمهورية ألمانيا الاتحادية فقد حدد القانون الأساسي اختصاصات الاتحاد وما تبقى يذهب للولايات، مع تحديد اختصاصات مشتركة، ومن الخصائص التي تميز بها النظام الاتحادي الألماني هي ازدواجية كل من المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، أما المؤسسة القضائية فهي عبارة عن نظام قضائي متكامل يهدف إلى الحفاظ على وحدة القانون في الدولة، إذ إن المحاكم بمختلف المستويات مدمجة في نظام موحد وتدير الولايات المستويات الأدنى في هذا النظام، ونستطيع القول إن تطبيق النظام الاتحادي في جمهورية ألمانيا قد حقق الاستقرار السياسي الذي كان مفقوداً قبل تبني هذا النظام.



وزارة التعليم العلمي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية  
قسم النظم السياسية والسياسات العامة

## النظام السياسي الجزائري في عهد عبد العزيز بو تفيقة

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

**رعد فالج علي البهادلي**

الى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة  
الماجستير في العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة

ياشرف

الاستاذ المساعد الدكتور

**أحمد عبد القادر القيسي**



# **Abstract**

Dealt with the subject of study entitled (the Algerian political system under President Abdelaziz Bouteflika) the nature of the political system and constitutional powers of the President of the Republic Abdelaziz Bouteflika has given his president in the political system, presidential likeness of the constitutionality of broad powers led to the domination of the rest of the constitutional and political institutions, and made him axis of the system and the owner of the political role of influencing the rest of the system institutions, the study was divided in three chapters, the first chapter of political and constitutional developments for the period 1963-1996 which is divided into the first two sections of political developments for the duration of the second 1963-1996oualembges nature of the relationship between the legislative and executive branches, while the second quarter included democratization and its reflection on the political system, which included the first two sections multi-party system and the electoral process and the second on the political role of the military establishment, either the third quarter included the challenges of the presidential custody and achievements and be a chapter of the first two sections presidential term for Bouteflika 2004-2014 and the second topic of constitutional amendments and the future of the political system. The message has reached a number of conclusions, including the President of the Republic Abdelaziz Bouteflika enjoys

wide powers through superiority over all state institutions by giving the Algerian Constitution to those powers enjoyed by the President and these broad powers have dropped Bdilalha on the nature of the relationship between the legislative and executive branches of during the acquisition of the executive branch over the legislative power since Algeria witnessed a political and constitutional important developments as a result of internal and external conditions, particularly the conflict between the military institution and the institution of the presidency, which was able to President Bouteflika to neutralize the role of the military from interfering in political affairs as well as external developments of the Arab spring, which saw the fall of many Arab regimes, where he was able Bouteflika generally those challenges and achieve some of the political stability and steadfastness.



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية

# السياسة الخارجية العُمانية إتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في عهد السلطان قابوس بن سعيد

رسالة تقدمت بها :

رؤى بديوي حمزة عبيد

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية  
(العلاقات الدولية والسياسة الخارجية)

إشراف الأستاذ الدكتورة

نوار محمد ربيع الخيري

بغداد

كانون الثاني

م ٢٠١٧

ربيع الثاني

هـ ١٤٣٨

## **Abstract**

### **Oman's Foreign Policy Toward the United States of America in the Era of Sultan Qaboos bin Said**

The Oman's foreign policy towards the United States of America, historical and distinct return to 1832 despite years of decline and dropout, but it's returned to the interaction and communication in the era of Sultan (Qaboos bin Said) in 1970 and it's characterized over the years of his era by Stability ,and perhaps this is because of shared visions and attitudes towards a variety of situations and regional and international issues and because of the multi shared cooperation between two countries and that's back for the due to the presence of several motives stir the Omani foreign policy direction towards the United States of America and these motives are the main reasons for the trend of Oman's foreign policy toward the United States of America because Sultanate of Oman seeks to achieve its national interests. these motives revival the cooperation between the two countries, the cooperation has included many fields and these are political ,economic, security and military cooperation. Sultanate of Oman has reported of the total areas of cooperation with the United States in develop itself on the level of security and economic.

Several regional and international issues have affected the Omani foreign policy towards the United States of America and push for strengthen the cooperation between the two countries and maintain its continuity.

We found that Oman's foreign policy in the era of Sultan (Qaboos bin Said) has been able to achieve the purpose and the goals of the orientation towards the United States of America.



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية

# الأهمية الاستراتيجية لضيق هرمز في الإدراك الاستراتيجي الإيراني

رسالة تقدمت بها الطالبة :

زمن كريم علي طهماز

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم (العلاقات الدولية والسياسة الخارجية)

بإشراف

أ.د. موسى محمد طويرش

٢٠١٧م

١٤٣٨ هـ

## المخلص

تناول موضوع الدراسة الموسومة (الاهمية الاستراتيجية لمضيق هرمز في الادراك الاستراتيجي الايراني) الموقع الجغرافي لمضيق هرمز ومميزاته الجيوبوليتيكية وأهميته الاقليمية والدولية وكذلك بكونه الممر الحيوي للنفط والتجارة العالمية ، وأثر المضيق في سياسة ايران الخارجية .

وقد قسمت الدراسة الى اربعة فصول تضمن الفصل الاول الموقع الجغرافية لمضيق هرمز ونبذه تاريخية عن الصراع بين الدول من اجل السيطرة على الخليج العربي ومضيق هرمز ، ومدى اهمية المضيق السياسية والاستراتيجية ، والفصل الثاني الاهمية الإقليمية لمضيق هرمز بالنسبة لكل من دول الخليج ودول اسيا ، ، اما الفصل الثالث الذي يبين الاهمية الدولية لمضيق هرمز بالنسبة لكل من الولايات المتحدة الامريكية ودول الاتحاد الاوروبي وروسيا الاتحادية ، اما الفصل الرابع تضمن أثر مضيق هرمز في سياسة ايران الخارجية ، والذي يؤكد على قدرات ايران الاقتصادية والعسكرية والنزاع حول الجزر الامارتية والبرنامج النووي الايراني ، واحتمالات الوضع الاستراتيجي لمضيق هرمز .

وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها، ان موقع الخليج العربي ومضيق هرمز هو حلقة وصل بين الشرق والغرب ، وان اكتشاف الطريق المؤدي الى الخليج العربي منذ القدم فتح المجال الواسع للدول الغربية للصراع من اجل مد نفوذها واطماعها الى الخليج العربي والسيطرة على خيراته واقتصاده ، وتطورت أهمية مضيق هرمز بعد اكتشاف النفط الذي يعد المحرك الاساس لعجلة الاقتصاد العالمي ، وان مضيق هرمز يمثل عنق الزجاجة للخليج الذي يتم عن طريقه الاستيراد والتصدير وكذلك يتم من خلاله اتصال دول الخليج بالعالم الاقليمي والدولي ، وتعتمد دول اسيا ومنها ( اليابان ، الصين ، والهند ، كوريا الجنوبية) بشكل كبير على الواردات التي تأتيها من تصدير السلع الى دول الخليج والذي يمثل المورد الاساس لهذه الدول وكذلك على ما تستورده من ( النفط) الذي يمثل عصب الحياة لهذه الدول .

فضلاً عن ذلك ، ان منطقة الخليج العربي ومضيق هرمز تمثل نقطة مركزية في سياسة الولايات المتحدة الامريكية واستراتيجيتها من اجل أحكام سيطرتها على الشرق الاوسط وتحجيم الدور الايراني في منطقة الخليج ، اذ تحاول الولايات المتحدة الامريكية مواجهة ايران من خلال

قواعدها المتمركزة في مياه الخليج ومراقبة التحركات الايرانية وما تقوم به بشأن برنامجها النووي وقدراتها العسكرية ، بالتالي تزيد من فرض العقوبات عليها ومحاولة تحويرها في داخل حدودها.

من هنا يمكن ان القول أن الجغرافية قدمت خدمة للجمهورية الاسلامية الايرانية في الدفاع عن نفسها والوقوف بوجه الاطماع الامريكية في المنطقة التي تحاول احتواء قوة ايران واضعافها.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

## العلاقة بين التعددية الحزبية والوحدة

### الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

رسالة تقدمت بها الطالبة

زهراء جبار رهيف دبيس الشويلي

الى مجلس كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

النظم السياسية والسياسات العامة

بإشراف

م.د.

فاتن محمد رزاق الخفاجي

٢٠١٧ م

بغداد

١٤٣٨ هـ

## خلاصة العمل:ـ

لقد حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين التعددية الحزبية والوحدة الوطنية في العراق ، وهو موضوع على قدر عالٍ من الأهمية والحساسية لما له من تأثير كبير في المجتمع العراقي ذي التعددية الواضحة عليه.

وإنّ المشكلة الاساسية التي حاولت الدراسة طرحها هو التعددية الحزبية المفردة والمتخمة أصبحت تشكل حاجزاً امام تحقيق الوحدة الوطنية العراقية بسبب تعدد الولاءات والانتماءات الجهوية والابتعاد عن الهوية الوطنية ، لذلك يجب ان يكون التأكيد على تحقيق وحدة وطنية في ظل التعددية الحزبية من أولويات النظام السياسي لانه بدون وحدة وطنية عراقية لا يمكن للبلاد ان تحقق استقرارها وتنميتها وهذا لا يتم الا اذا تم اعتراف كل مكونات الشعب العراقي بالمكونات الاخرى الموجودة في العراق وأن تحترم خصوصياتها وتحترم آرائها .

وتوصلت الدراسة إلى أن يجب عدم التهاون بالعمل بقانون الاحزاب يأخذ بعين الاعتبار تقليص كثير من الاحزاب السياسية والحركات السياسية عن طريق قواعد قانونية صارمة أي وضع شروط صعبة قليلاً على عملية تشكيل الحزب والانضمام اليه وطبيعة مشاركته في العملية السياسية ، وهذا الامر ليس له علاقة بالدكتاتورية او تقييد العمل الديمقراطي ، وانما هو تنظيم لركن رئيسي من اركان الديمقراطية لكي تعمل بشكل صحيح على تلبية مايريد المواطن من الاحزاب عندما وضع ثقته بها واوصلها الى السلطة.

فضلاً عن إن الدراسة توصلت إلى إنّ الملاحظ في العراق هو تعددية قيادات وشخصيات وجهات سياسية وليست تعددية حزبية وهو بدوره ادى الى خلق صراع بين هذه الشخصيات والجهات ، كان ضحيتها المواطن العراقي والوحدة الوطنية العراقية ، لذ ينبغي أن تكون الرغبة في تحقيق وحدة وطنية عراقية ذات صدق حقيقي ونية حسنة وتفاوض من قبل القائمين على السلطة في العراق وهو سيكون لصالح المواطن العراقي لكي لا تكون حكرًا على احد او لصالح فئة ، او طائفة معينة وهذا يتحقق بوعي و ادراك ماسكي السلطة في العراق وممثلي الاحزاب السياسية ومدى انتماءهم وحبهم لوطنهم ويتحقق ذلك عن طريق : الحفاظ على استقلال و استقرار العراق ووحدته الوطنية.



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية

## تأثير تجمع البريكس في النظام الدولي

رسالة تقدّمت بها الطالبة

**سارة قاسم عبد الرضا الأسدي**

إلى مجلس كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية  
(العلاقات الدولية والسياسة الخارجية)

إشراف الأستاذ المساعد

**علاء جبار احمد**

بغداد

٢٠١٧ م

١٤٣٨ هـ

## المخلص

يمر النظام الدولي بمراحل وتغيرات مختلفة بين الحين والآخر، فقد تسقط وتنهيار إمبراطوريات وتبرز وتتنامي إمبراطوريات أخرى، وفي أعقاب الحرب الباردة وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وخروج روسيا من حلبة الصراع التي كلفتها خسائر كبيرة رافقها تراجع الدور الروسي على الساحة العالمية، الأمر الذي شكل حافزاً لها لاستعادة وراثها لاسيما بعد تسلم بوتين السلطة عام ٢٠٠٠، وكونت مع دول صديقة لها تجمع جديد هدفه الأول لإنشاء نظام دولي يقوم على التعددية القطبية، وبالمشاركة مع الصين والهند والبرازيل وجنوب أفريقيا أنشئت هذه الدول تجمعاً جديداً من أجل تحقيق تعاون وتنسيق مشترك لمواجهة التحديات العالمية وللحد من نفوذ الهيمنة الأمريكية، وهو ما يطلق عليه تجمع (BRICS) الذي يعبر عن الحروف الأولى للدول المنضوية إليه.

استطاعت دول البريكس أن تؤدي دوراً فاعلاً على الساحة الدولية، لاسيما روسيا والصين باعتبارهما عضوين دائمين في مجلس الأمن الدولي، فقد رفضت البريكس التدخل الغربي في الأزمة السورية واستطاعت روسيا فرض هيمنتها في محاولات حل الأزمة من خلال استخدام حق النقض (الفيتو) بالمشاركة مع الصين لمنع تمرير مشاريع دولية لحل الأزمة، الأمر الذي جعل سوريا ساحة للصراعات والخلافات الدولية، كما رفضت البريكس التدخل العسكري في الأزمة الإيرانية ودعت إلى حل القضية بالطرق السلمية، وسعت جاهدة لخلق نظام دولي متعدد الأقطاب وما تزال مستمرة في تحقيق أهدافها، وما يميز هذا التجمع هو وحدة القرار اتجاه القضايا الدولية الأمر الذي يزعج الولايات المتحدة الأمريكية ويحد من نفوذها، فقد شكل تجمع البريكس الأرضية الخصبة التي تساعد دوله في تحقيق أهداف لا يمكنها الوصول إليها لو كانت بمفردها.

لقد تضمنت دراستنا المعنونة (تأثير تجمع البريكس في النظام الدولي) مقدمة وثلاثة فصول فضلاً عن الخاتمة والاستنتاجات، فقد تناول الفصل الأول (البريكس: النشأة والتطور) ثلاثة مباحث، الأول: مدخل مفاهيمي لتوضيح بعض المصطلحات التي قد تقف في طريقنا، والمبحث الثاني: نشأة تجمع البريكس وتطوره، أما المبحث الثالث: دول البريكس ومقوماتها. وفي الفصل الثاني (العلاقات البينية لمثلث القوى الاستراتيجية روسيا-الصين-الهند وأثرها في ظهور تجمع البريكس) ارتأت الباحثة تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تناول الأول: العلاقات الروسية-الصينية والثاني: العلاقات الصينية-الهندية والثالث: العلاقات الروسية-الهندية موضحين التعاون بين الدول الثلاث في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري. أما الفصل الثالث (الدور الدولي لتجمع البريكس) وضحت الدراسة الدور السياسي لتجمع البريكس في المبحث الأول من خلال المشاركة

الفاعلة لدول التجمع في الأزمة النووية الإيرانية والأزمة السورية، فضلاً عن الدور الاقتصادي لتجمع البريكس الذي تناولناه في المبحث الثاني وكيف استطاع التجمع مواجهة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ وأزمة الطاقة الدولية، أما المبحث الثالث من الفصل الأخير: تجمع البريكس وأفاق المستقبل تناولت الدراسة مشاهد محتملة للتنبؤ بمستقبل البريكس بمشاهدين افتراضيين الأول: مشهد تقدم البريكس ومعاداة الغرب، والثاني: مشهد تراجع البريكس وصعود الأقوى.



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

قسم النظم السياسية والسياسات العامة

# التعددية المجتمعية في السودان واثرها في النظام السياسي

رسالة تقدم بها

**سعد ماجد عبد الحسين جبار العزاوي**

الى مجلس كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات  
نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية- النظم السياسية والسياسات العامة

إشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

**عادل ياسر ناصر الكنعاني**

٢٠١٧ م

١٤٣٨ هـ

## المخلص باللغة العربية

يعد المجتمع هو البنية الأساسية التي تتفاعل فيها الجماعات الانسانية "ايجابياً وسلبياً" ومن اجل فهم هذه الحقيقة يتوجب علينا التعرف على طبيعة التكوين العام للمجتمع السوداني في سبيل بلورة رؤية حقيقية لطبيعة المؤسسة الاجتماعية والسياسية وبيان دورهما في درء الصراعات الانسانية ذات المصالح المتعارضة، فالطبيعة المعقدة للصراع في السودان تجد جذورها في مصادر متعددة بسبب تعدد اشكال الظاهرة الاثنية.

وتعد التعددية المجتمعية استراتيجية وطنية هدفها صياغة التفاهم الوطني كونه شرطاً لأعاده بناء الوحدة الوطنية ، وهي الطريق لخلق التواصل المجتمعي والفكري بين القوى المتنازعة هذا إلى جانب إعادة بناء الاجماع الوطني أو في الأقل إيجاد الحد الأدنى من التفاهم الاجتماعي .

وتنطلق اهمية الدراسة من أن السودان التي تشهد تنوعاً أثنياً متعدد الأشكال ومختلف السمات، قد وظف في أغلب الأحيان لتحقيق مآرب سياسية لمصلحة النخبة الحاكمة، الأمر الذي أدى إلى تصعيد نبرة التوترات والتنازعات الاجتماعية والسياسية بين الجماعات الأثنية من جهة وبينها وبين الدولة من جهة أخرى، ومما فاقم من عملية الصراعات اقتران التعددية المجتمعية بالميراث الثقافي المتخلف، الناجم عن الحقبة الاستعمارية، وما أفرزته من تحويل التعددية المجتمعية الى أداة تهدد التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، مقترنة بمشكلات سياسية و تنمية والتبعية الى الخارج، الأمر الذي ترك تأثيره السلبي على بنية الدولة السودانية بصورة عامة.

ومن هنا فقد تم تقسيم البحث الى: تمهيد وثلاث فصول: تطرق البحث في بادئ الامر الى اللقاء الضوء على الاطار المفاهيمي والتأصيل النظري لمفهوم التعددية والمفاهيم ذات الصلة، ومن ثم اتجه الفصل الاول الى التعرف على طبيعة التنوع الاثني في السودان وذلك في مبحثين، الاول منهما تطرق الى التنوع العرقي، وتكفل الثاني بالتنوع الديني، اما الفصل الثاني فقد تطرق الى البحث في طبيعة النظام السياسي في السودان، وذلك في مبحثين، خصص الاول لمعرفة مراحل تطور النظام السياسي منذ عهد ما قبل الاستقلال، وصولاً الى الارهاصات التي يمر بها النظام السياسي الحالي(حكومة الانقاذ برئاسة عمر حسن البشير)،ومن ثم تطرق المبحث الثاني الى معرفة الاشكاليات الناجمة عن الصراعات السياسية والحزبية في السودان حتى الوقت الراهن. وقد خصص الفصل الثالث بتطبيق موضوعة الوحدة الوطنية واثرها على مجتمع ودولة السودان المعاصرة، وذلك في ثلاث مباحث، هي: الاول تطرق الى انعكاسات التعددية المجتمعية على النظام السياسي، وقد كان الثاني قد تطرق الى اليات النظام السياسي في تعامله مع التعددية

المجتمعية في السودان، بينما خصص المبحث الثالث لبيان الرؤية الواقعية لا وضاع التعددية المجتمعية والسياسية في السودان في ظل الاوضاع الراهنة، ومن خصص الرابع لبيان الاليات الناجعة لا دارة التعددية المجتمعية في السودان، ثم اختتم البحث بأبرز الاستنتاجات التي تم التوصل اليها.

وبالنتيجة فأن السودان قد فشل حتى الان في التخفيف من حدة القبيلية او ايجاد مواز لها كرابطة اجتماعية وطنية ومرد ذلك يعود لعدة اسباب، ومن اهمها ضعف السلطة المركزية والتي غالبا ما تكون غير شرعية وفشلها في توفير الحماية والضمان الاجتماعي لمواطنيها وهو الضمان الذي كانت ولا زالت توفره القبيلة علاوة على ضعف الطرق والمواصلات بين الاقاليم السودانية التي عمقت حالة الانعزال الثقافي بين السكان من جهة واضعاف سلطة الدولة من جهة اخرى اضافة الى ذلك التباين الحاد في جميع الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية

أن التعددية المجتمعية في السودان -ونظراً لما تعانيه من اشكاليات متعددة- يفترض ان يسود بين سكانها الاتفاق على حد ادنى من القيم والمبادئ الاساسية، ويقتضي ذلك تحقيق نوع من الانسجام بين الثقافات الفرعية والثقافات الوطنية الشاملة. وذلك يتطلب وجود نظام سياسي فعال يسهل تحقيق مثل هذا الاتفاق والا فأن الدولة تغدو متشظية وعندها يصعب الاتفاق بين الاثنيات المكونة لسكانها.

ومن اهم الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث أن التعددية والتمايز الاثني في السودان قد ارتكز على عصبية متعددة أهمها التكوينات العرقية والدينية واللغوية، والتي غلب عليها الطابع الفئوي وليس الوطني، الأمر الذي أفضى إلى حدوث الانقسامات الاجتماعية والحروب الأهلية في المجتمع السوداني فضلا عن عدم استقرار النظام السياسي، وبالتالي فإن مشكلات المجتمع السوداني من تهيمش المناطق المحيطة مثل دارفور وشرق السودان والجنوب السوداني تتطلب خطوات ناجحة لمعالجة الازمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة وإعادة التفاوض على تقاسم السلطة والثروة. لذا فأن الحل الجذري لأزمة الصراع بين التعددية المجتمعية والنظام السياسي في السودان -وفق وجهة نظر الباحث- يتم من خلال الاتفاق حول القضايا المصيرية والوطنية تجاه المجتمع والدولة لكي يتمكن كل منهما التفهم لطبيعة التنوع الاثني ولا يتأتى ذلك الا من خلال اطر سياسية ومجتمعية واعية من شأنها ان تصهر هذا التنوع في شعب واحد بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية يكون للنظام السياسي الدور الفاعل في ذلك لخلق الانسجام والتمازج والاندماج الوطني وذوبان جميع الانتماءات تجاه الانتماء للدولة، ومن ثم التأسيس لوحدة وطنية ناجحة.





جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية

## دور رئيس الجمهورية في العملية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

رسالة تقدمت بها الطالبة

سيران قاسم محمود

الى

مجلس كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم  
السياسية قسم النظم السياسية والسياسات العامة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

طه حميد حسن العنبيكي

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ

## الخلاصة

تتناول موضوع الدراسة الموسومة (دور رئيس الجمهورية في العملية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣) ، وعلى الرغم من تمتع رئيس الجمهورية بمنصب شرفي وشكلي في النظام إلا أن له دور في حل المشاكل والازمات وتجاوزها وذلك من خلال توظيف اختصاصاته من أجل التقدم بالدولة وله دور فاعل وتحمله المسؤولية السياسية والدستورية لأنه هو أعلى سلطة سياسية في الدولة .

وقد قسمت الدراسة على ثلاثة فصول تضمن الفصل الاول العملية السياسية في العراق من عام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥ ، فيما تضمن الفصل الثاني شروط وآليات انتخاب رئيس الجمهورية في ظل دستور عام ٢٠٠٥ ، في حين أن الفصل الثالث تضمن دور رئاسة الجمهورية في العملية السياسية للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٦ .

لقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها ، توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية بما لا يخل بأسس النظام البرلماني وبشكل متوازن بحيث يضمن له قيام بدور فاعل ومؤثر في احداث التوازن بين المؤسسات كافة ، ومنح رئيس الجمهورية صلاحية اتخاذ القرارات التي لها قوة القانون ولاسيما في حالة الحرب أو اي خطر يهدد سلامة ووحدة الدولة وعدم اقتصارها على رئيس مجلس الوزراء بوصفه (رئيس الجمهورية) يمثل رأس المؤسسة التنفيذية، وكذلك عند انتخاب رئيس الجمهورية يجب الاخذ بنظر الاعتبار الصفات الشخصية للرئيس ومؤهلاته وكارزميته وأيضاً طبيعة علاقته مع رئيس مجلس الوزراء وثقله ومركزه السياسي بين المكونات والقوى في العملية السياسية وحرصه على ضمان سير العملية السياسية على وفق الدستور والحفاظ على تطبيق النصوص الدستورية على أرض الواقع.



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية  
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

# **التأثيرات الاقليمية والدولية في عدم الاستقرار السياسي في لبنان بعد الحرب الباردة**

**رسالة تقدم بها الطالب**

**علي حسن هويدي العبادي**

الى مجلس كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية  
وهي جزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في  
كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

**بإشراف**

**الاستاذ المساعد الدكتورة**

**ميادة علي حيدر**

## Abstract

Opinions differ about the history of the past to Lebanon, including the magnitude of the wars and conflicts of civil and chaos of that which tries to some parties and groups sectarianism and some intellectual currents Hide disputes and objectives and strategies in order to take root in the arms of a new type of governance in order to take a later international legitimacy and when passing the civil war of Lebanon in 1975, their causes, we find that most of these reasons were not sectarian only political, but also social, cultural, political, regional and international, overall these reasons have contributed to Lebanon's political stability on the grounds that the Lebanese civil war, caught within the logic of escalating social crisis in the country and here appeared territorial dispute factors role detonator the .bomber of the war

As part of the transformation of Lebanon into an arena attraction and a clash about his identity, whether it is a country that belongs to its Arab environment (, Muslims and Christian) or is it part of a Western influence leads the purposes of foreign interference in the region and keep it vulnerable to the adverse effects of instability. Where it was the paradox of governance and government in Lebanon that led astray captivated benefits imminent often do not have the power and no strength and Okherha funding of the killers of former Prime Minister Rafik Hariri court Lebanon estimated to remain in

contact with a range of issues up often to the level of crisis. But what soon came to the Taif Agreement that characterized Balbrgmatah and presented the best chance to move Lebanon from chaos and war and economic collapse to the peace phase and the rebuilding of state institutions and the installation of a central authority, constitute a new opportunity for coexistence among the Lebanese is based on the same admissibility of balance does not abolish political sectarianism, but restores the drafting of inter-communal relations on the basis of greater participation of Muslims in power at the expense of what he enjoyed the privileges of Christians, particularly the Maronites of them.

So that the Lebanese issue, historically linked to the Middle East issues and chronic problems, and remained a loophole through history performs them freeloaders to blow their struggles and ambitions on the land of Lebanon

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

# السياسة الخارجية القطرية اتجاه التغيير في المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠٣

رسالة تقدم بها الطالب

ليث علاء خضير عباس الجنابي

إلى مجلس كلية العلوم السياسية – الجامعة المستنصرية وهي جزء من  
متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية / العلاقات الدولية  
والسياسة الخارجية

إشراف

الاستاذ المساعد الدكتور

فاطمة حسين سلومي

## الخاتمة

في ختام دراستنا لموضوع السياسة الخارجية القطرية اتجاه التغييرات في المنطقة العربية بعد عام (٢٠٠٣)، لا بد من القول ان قطر؛ انتهجت سياسة خارجية عقلانية إذ استعملت أسلوب التدخل غير المباشر خلال تلك الفترة، وأصبح التواجد العسكري الأمريكي فيها عاملاً مهماً وضامناً لدورها في تعاملها ازاء المنطقة العربية بشكل خاص والعالم بشكل عام، مستندة بذلك الى معايير براغماتية إذ سعت جاهدة إلى إقامة علاقات مع الأطراف المتعارضة لتكون بذلك طرفاً دبلوماسياً مهماً في النزاعات والازمات الإقليمية .

كانت قطر اقل الدول فاعلية وتأثيراً في العالم العربي بسبب مساحتها الجغرافية وعدد سكانها والامكانيات العسكرية المحدودة، فضلاً عن موقعها الإقليمي الذي يتوسط القوى الفاعلة مثل العراق وايران والسعودية. ألا إن هذه المكانة تغيرت بعد التحول السياسي الداخلي في قطر عام (١٩٩٥) إذ بدأت تعتمد بشكل كبير على الاعلام وخصوصاً قناة الجزيرة واصبح الاعلام القطري اداة قوية لتنفيذ السياسة الخارجية التي تطبقها إذ تحركت قطر على مساحة اوسع بكثير من قدرتها الذاتية فقد كان عهد الأمير حمد بن جاسم من اكثر العهود السياسية التي شهد تدخلاً قطرياً في الشأن الداخلي العربي، إلى الدرجة التي اصبحت قطر واحدة من الدول الإقليمية الناشطة على الساحة الإقليمية والدولية وواحدة من أهم البلدان التي سمحت باستعمال اراضيها لتسهيل مهمة عمل القوات الأمريكية التي تواجدت لحماية مصالح الأمريكان في الخليج، فضلاً عن التبشير بمشاريعها الديمقراطية.

ان لمتتبع لمسار سياسة قطر الخارجية لفترة ما بعد عام (٢٠١٠) تجاه الدول العربية، يجد أنها تمثل انقطاعاً عن المدة التي سبقتها، وتحولاً نوعياً لها، من خلال دعم التنظيمات والحركات الإسلامية وخصوصاً (جماعة الإخوان المسلمين) الأمر الذي جعل منها في واجهة الانتقادات، إذ وجدت ان احداث ما يسمى ب(الربيع العربي) فرصة سانحة ومناسبة حتى تعيد تشكيل الأنظمة

العربية سياسياً وثقافياً استناداً الى سياسة خارجية ترى ضرورة تصدر القوى التابعة لها المشهد السياسي في تلك الدول .



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

قسم النظم السياسية والسياسات العامة

# دور السلطة التشريعية في النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية

رسالة تقدم بها الطالب

**محمد حيال محيسن**

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في

العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة

بإشراف

الأستاذ الدكتور

**عبد الأمير محسن جبار الأسدي**



## ملخص الرسالة

تُعد دراسة دور السلطة التشريعية في النظام السياسي للجمهورية الإسلامية الإيرانية من القضايا التي شغلت مجال العلوم السياسية لما توفره من معرفةٍ للآليات التي يقوم على أساسها دور السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولمعرفة هذه الآليات لابد من التعرف الى بداية تاريخ السلطة التشريعية كونها أساس النظام السياسي بصورة عامة

وفي الجمهورية الإسلامية \_ موضوع البحث \_ فإن السلطة التشريعية مرت بمراحل حتى وصلت إلى المعنى الحقيقي للسلطة بعد قيام الثورة الإسلامية، التي انجبت نظاماً جمهورياً إسلامياً. فقد كُرس الفصل التمهيدي من البحث مفهوم التسلسل التاريخي للسلطة التشريعية والحركة الدستورية وقيام الجمهورية الإسلامية، فمع قيام الحركة الدستورية عرفت إيران أول دستور، وأول حكم ملكي نيابي، ولكن لم تتحقق جميع أهداف الحركة الدستورية بسبب استبدادية السلطة ونظام الحكم آنذاك، ليستمر بعدها صراع رجال الدين ومن معهم من المثقفين، في الدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والصراع مع السلطة ونظام الحكم القائم آنذاك، وتطور النظام السياسي، وكرس الفصل الاول لدراسة.

قيام الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني، ومن معه من رجال الدين لأزالت النظام الاستبدادي الملكي، واستكمال جميع مقومات الجمهورية الإسلامية، واثرت الثورة الإسلامية على بنية ومهام السلطة التشريعية، وتمخض عن تلك الثورة نظام إسلامي فريد من نوعه، تحت دستور مبني على الأسس الإسلامية، وسلطات خاضعة للدستور واستحداث سلطات موازية للسلطات الأخرى، لمراقبة استبدادية تلك السلطات وبعد وفاة الإمام الخميني، دخلت الجمهورية الإسلامية مرحلة جديدة لاعتلاء السيد الخامنئي منصب الولي الفقيه خلفاً للإمام الراحل وقد كرس الفصل الثاني تحت عنوان (المؤسسات الدستورية وعلاقتها بالسلطة التشريعية). وبرزت تيارات سياسية جاءت من رحم القوى الإسلامية التي سيطرت على السلطة طيلة مدة ما بعد الثورة الإسلامية، وعرفت هذه التيارات

ب) (التيار المحافظ والتيار الإصلاحية) واعلنت عن اهدافها السياسية والاقتصادية والثقافية، وعلاقة المؤسسات الاخرى بالسلطة التشريعية والصلاحيات التشريعية التي حددت لها وفق الدستور، وقد كرس الفصل الثالث والأخير من الدراسة لبيان طبيعة دور السلطة التشريعية على المستوى الخارجي والداخلي ومعالجة الازمات الداخلية والخارجية ووضع الحلول المناسبة لها ودور السلطة التشريعية في قضية الملف النووي الايراني وتداعياته واثرة على العلاقات الايرانية مع الدول الاخرى .

ومن ذلك يمكن أن تصبح لدينا رؤية واضحة حول دور السلطة التشريعية في النظام السياسي للجمهورية الاسلامية الايرانية وقد خلصت الدراسة بالخاتمة تفضي ان دور السلطة التشريعية في الجمهورية الاسلامية الايرانية في النظام السياسي دور فعال على المستوى الداخلي والخارجي في تخويل الدستور لهذه السلطة من طريق منح القرارات البرلمانية صلاحية ومناقشة كافة شؤون البلاد العامة.



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

## دور الحكومة في النظم البرلمانية

(دراسة مقارنة)

رسالة تقدم بها :

**محمد عباس هاشم الفرطوسي**

الى

مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير

في العلوم السياسية/ قسم النظم السياسية والسياسات العامة

إشراف الأستاذ المساعد الدكتور :

**أحمد عبد القادر القيسي**

بغداد

## المخلص

انطلقت الدراسة الموسومة ( دور الحكومة في النظم البرلمانية "دراسة مقارنة" ) من فرضية مفادها، إن اختلاف دور الحكومة في النظم البرلمانية على وجه العموم وفي النظم المقارنة على وجه الخصوص راجع إلى التباين في آليات تشكيلها والصلاحيات الدستورية التي تمارسها، فضلاً عن التباين في طبيعة العلاقة فيما بينها وبين المؤسسات الدستورية الأخرى.

وأخذت الدراسة إليه تشكيل الحكومة وصلاحياتها الدستورية في كل من العراق والهند، فضلاً عن نماذج برلمانية عامة أخرى، نظراً لما تمتاز به الحكومة من صلاحيات واسعة، جعلت منها محوراً للسلطة التنفيذية وصاحبة الدور السياسي الفاعل والمؤثر على باقي المؤسسات الدستورية في النظم السياسية البرلمانية، بالمقارنة مع غيرها من النظم السياسية المعاصرة.

وعليه فقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، كان الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، وقسم إلى مبحثين، المبحث الأول: إعطاء نظرة متكاملة عن الحكومة بما فيها المفهوم و آليه التشكيل والصلاحيات التي تمارسها، أما الفصل الثاني فقد درسنا فيه بنية وصلاحيات الحكومة في نماذج برلمانية عامة منها ملكية وجمهورية، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، الأول درسنا فيه بنية وصلاحيات الحكومة في المملكة المتحدة والكويت، والثاني درسنا الإطار البنوي والوظيفي لحكومة ألمانيا وإيطاليا، أما الثالث فقد خصص للوقوف على موضوع الدراسة الخاص بمقارنة بنية وصلاحيات الحكومة في النظامين السياسيين العراقي والهندي، وقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول: دور الحكومة في النظام السياسي العراقي، أما المبحث الثاني: كان عن تأثير الحكومة في النظام السياسي الهندي، أما المبحث الثالث قد خصص لبيان أوجه الشبه والاختلاف بين بنية وصلاحيات الحكومة في كلا النظامين.

وقد اردفت هذه الفصول بأهم النتائج، منها التفاوت في آليه تشكيل الحكومة والصلاحيات التي تمارسها في النظم البرلمانية على وجه العموم، و أنموذجي المقارنة على وجه الخصوص، ففي النظام السياسي الهندي تمارس الحكومة صلاحيات اوسع من الصلاحيات التي منحها الدستور العراقي للحكومة، وهذا التفاوت في الصلاحيات وآلية التشكيل قد القى بضلاله على طبيعة الدور الذي تؤديه وعلى طبيعة علاقتها بباقي مؤسسات الدولة في كل من العراق والهند، فقد اتاح للحكومة الهندية ممارسة دوراً سياسياً أوسع من الدور التي تمارسه الحكومة العراقية نتيجة لسعة صلاحيات الحكومة الهندية، ومع هذا التباين في الصلاحيات، نستطيع القول: إن الحكومة في كل من العراق والهند تمتلك صلاحيات واسعة تفوق صلاحيات الحكومة في النظم المختلطة.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

دور المملكة العربية السعودية في أمن الخليج العربي

منذ عام ٢٠٠٣

رسالة تقدم بها الطالب

مروان حميد محمد العيثاوي

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية وهي جزء من  
متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

**عبد الأمير محسن جبار الأسدي**

٢٠١٦ م

١٤٣٨ هـ

## **Abstract**

The subject of the study marked "the role of Saudi Arabia in the Persian Gulf security since 2003," one of the important subjects, which raises controversy in academic and political circles, because of the Gulf region of great strategic importance on the regional and international level, the significance make it an arena for competing regional and international, which led to live this region of instability in the security, because of vulnerability to the policies of regional countries and international, The variables in the region since 2003, imposed new elements of threat and instability in, Which led the states in the region to pursue policies that fit with the size of the threats facing the security of the Gulf region, led by Saudi Arabia, Those existing policies on the basis of the act and the initiative about the issues that affect the security and the security of the Gulf region in general, the US occupation of Iraq in 2003, the issues of terrorism and the proliferation of terrorist groups, and the issue of Iran's nuclear program, and the change in the Arab region in late 2010 and early 2011, and the repercussions that still to this day, all of those issues have had a direct impact on the security of the Gulf region, so the back of the Saudi role in a manner strikingly, in terms of becoming a, in order to commensurate with the size of the influential threats in Saudi Arabia's security, especially the security of the Gulf region in general.

Therefore, the study came to approach this role, through two pillars, namely: What are the internal and external factors that have had a significant impact on the Saudi role in the Middle East region in general, and the Gulf region in particular, what are the variables that had a direct influence in the Arabian Gulf security and how these variables affected the Saudi role in maintaining that security.

So; it has been study is divided into four chapters, each chapter inbuilt many detectives and paragraphs, as it included the first chapter: Internal factors affecting the Saudi role, and was divided this chapter into two sections; the first includes physical factors (fixed), the geographical location, The population factor, and economic and military; the second section included moral factors (changing), Saudi Arabia's political principles like the religious factor. Chapter II also went to identify the external factors influencing the Saudi role, which has been divided into two sections also namely, First: the regional factors affecting the Saudi role (Gulf Cooperation Council countries, Iran, Turkey, and Israel), while the second topic: international factors affecting the Saudi role, which we dealt with it all of (the United States, the Russian Federation and the European Union). The third chapter was addressed to the variables that affected the security of the Gulf since 2003 and the Saudi role in those changes, as it has been divided into three sections, which included the first topic: the US

invasion of Iraq in 2003, which dealt with the repercussions of the invasion of the Arabian Gulf security, position Saudi invasion, as we discussed in the second section: Iran's nuclear program, as it has been identified on the developments of the nuclear program after 2003, and how they impact on Gulf security and what is it the position of Saudi Arabia; The third section went away to study the emergence of terrorist organizations and the war on terrorism, as it has been identified the concept of terrorism, and the impact of terrorism in the security of the Gulf and the Saudi role in the war on terrorism. Therefore, it is in the fourth quarter has been studying and analyzing the impact of the change in the Arab region in the Gulf security and the future of the Saudi role, as it has been this chapter is divided into four sections, the first: the causes of the phenomenon of the popular movement in the Arab region, and the second was addressed to the Arab States of the change, the third : the popular movement in the Gulf, the impact of security, while the fourth section scam study the future of the Saudi role in the security of the Arabian Gulf.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
الجامعة المستنصرية  
كلية العلوم السياسية  
قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

# تأثير الاستراتيجية الدولية في تمدد التنظيمات الارهابية في العراق وسوريا

رسالة ماجستير تقدم بها الطالب

**مشتاق نوري مجيد**

الى مجلس كلية العلوم السياسية/الجامعة المستنصرية، وهي جزء من متطلبات  
نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية/ قسم العلاقات الدولية والسياسة  
الخارجية

إشراف

الاستاذ المساعد الدكتورة

**فاطمة حسين سلومي**



## ABSTRACT

Terrorism is a complex problem facing both individuals and the international community. At this contemporary stage, forms of terrorism have been renewed, methods have developed and objectives have expanded, as well as their association with, and interaction with, The phenomenon of terrorism has become an effective non-state actor in international politics in its attempt to abolish the international borders and its occupation of several cities in Iraq and Syria and its declaration of the so-called Islamic state. This is not compatible with the nature of the international system. Calling for the need to find an international strategy for the restoration of the norm, and the emergence of the International Alliance and at the invitation of the United States of America and the development of NATO strategy to combat terrorism, and emerged other strategies based on the nature of international alignments, individually or in the form of another alliance, such as the alliance led by the Quartet, Russia, To the status quo or to modify it in proportion to its interests in the region. The international system is witnessing a combination of unipolarity and multipolarity by the supremacy of the United States on the one hand and the attempt by the other major international powers to support Its role in the crises in the region, what is witnessed by the international system is not a structural change or transformations in force as it is a change in the nature of international events or so-called regime change for several reasons including the issues of terrorism, and the Declaration of terrorist organizations (Islamic caliphate) Iraq and Syria declared their intention to expand to other areas. The need for a strategy to rearrange the security of the region and to take into account the interests of the countries affected by the crisis in the region emerged first through regional players and second: direct intervention. The international strategy led to the decline of the

area occupied by the terrorist organizations and turned from attack to defense and lost most of the means of financing, most importantly oil; through decisions taken by international organizations on the one hand, and actions taken by the national and international security and military forces in Iraq and Syria, The methods and methods of terrorism have developed and increased its brutal actions to instill terror among society that will not withstand the international will to eliminate terrorism, especially if the main and agreed title is the war on terror first and leave the differences aside. Hence this study .



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

# العلاقات المصرية - السعودية بعد الحرب الباردة

رسالة تقدمت بها :

**نور سبع خميس علي الزيدي**

إلى مجلس كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية  
وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية  
العلاقات الدولية والسياسة الخارجية  
إشراف

الأستاذ المساعد الدكتورة :

**ميادة علي حيدر الخالدي**

٢٠١٧م

بغداد

١٤٣٨هـ

## الملخص

تناول موضوع الدراسة الموسومة بـ (العلاقات المصرية . السعودية بعد الحرب الباردة) طبيعة العلاقات بين البلدين وجذورها التاريخية فضلا عن ابرز العوامل المؤثرة في تلك العلاقات ومجالات التعاون السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية بين البلدين مع تضمينها رؤية مستقبلية لما ستكون عليه هذه العلاقات .

وقد قسمت الدراسة اربعة فصول فضلا عن مقدمة وخاتمة ، تناول الفصل الاول الاطار التاريخي للعلاقات المصرية . السعودية ، بينما تطرق الفصل الثاني للعوامل المؤثرة في العلاقات المصرية . السعودية وتضمن الفصل الثالث مجالات العلاقات المصرية . السعودية والفصل الرابع بحث في مستقبل العلاقات المصرية . السعودية .

وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها أن العلاقات المصرية . السعودية مرت بمراحل تاريخية متعددة غلب عليها التعاون في احيانٍ وشابها التنافس والتوتر والصراع في احيانٍ اخرى .

كما إن للقضايا الاقليمية والدولية حضورها وتأثيرها المباشر في العلاقات المصرية . السعودية سلبا او ايجابا ، فبالنسبة للقضايا الاقليمية فقد توافقت رؤى الدولتين حول بعضها بينما تباينت حول البعض الآخر ، إذ انسجمت مواقف الدولتين حول الغزو العراقي للكويت 1990 وقد جاءت مشاركة مصر الفاعلة على المستويين السياسي والعسكري في حرب تحرير الكويت لتؤكد هذا التوافق والانسجام ، كما توافقت الرؤى المصرية والسعودية حول القضية الفلسطينية والصراع العربي . الاسرائيلي وتجلى ذلك في سعيهما لمحاولة الوصول الى تسوية بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي وتوسطهما في الخلافات الداخلية الفلسطينية .

إلا إن الرؤى المصرية والسعودية اختلفت فيما يتعلق بالأزمة السورية والتدخل الروسي ، فالسعودية تقف بقوة ضد السياسات الروسية في سوريا على خلاف مصر التي اصبحت منذ ثورة ٣٠ حزيران ٢٠١٣ اقرب الى الموقف الروسي في رؤيتها للمسألة السورية ، ففي الوقت الذي ركزت فيه السعودية على ضرورة رحيل الاسد ، تجاهلت القاهرة الحديث في موضوع مصير الاسد بل انها تعدّ الحفاظ على نظام الاسد منسجما مع ضرورة الحفاظ على النظام العربي القديم.

اما فيما يتعلق بالملف اليمني وسيطرة الحوثيين على الاوضاع في اليمن في كانون الثاني ٢٠١٥ ، فيمكن القول ان هناك توافق مصري سعودي حول هذا القضية يتأسس على ضرورة الحفاظ على المصالح المصرية والخليجية من سيطرة الحوثيين على مضيق باب المندب وقناة السويس .

أما عن الموقف من ايران فان هناك توافق مصري . سعودي نسبي حول العلاقات مع ايران ، فبعد ثورة ٢٥ كانون الثاني ٢٠١١ اسهم حدوث تقارب مصري إيراني ملحوظ في تراجع العلاقات المصرية . السعودية ، الا ان هذا الموقف المصري من ايران تغير بعد سقوط حكم الاخوان المسلمين ليتوافق مع الموقف السعودي مشترطا مرور العلاقات المصرية مع ايران عبر الخليج .

دوليا فقد ادى التقارب الامريكي مع مصر والسعودية الى تعزيز العلاقات بين الاخيرتين ودفعها الى التعاون والتقارب حول بعض الامور مثل محاربة الارهاب ، اما بالنسبة لروسيا الاتحادية فان هناك تباينات واضحة في الموقف منها لا سيما فيما يتعلق بتدخلها في الازمة السورية ، ففي الوقت الذي تؤيد فيه مصر السياسات الروسية في سوريا ، تشكك السعودية في تلك السياسات وتعدّها تدخلا في شؤون المنطقة العربية .

على الرغم من الاختلاف حول بعض القضايا والازمات في المنطقة إلا ان ذلك لم يؤثر بشكل كبير على العلاقات المصرية . السعودية بكافة مجالاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية اذ تتسم تلك العلاقات بكونها قوية وراسخة ومستمرة يعززها تبادل البعثات الدبلوماسية والزيارات المتبادلة من القيادات العليا في البلدين والتعاون الاقتصادي المدعوم بالاتفاقيات الاقتصادية وتبادل الاستثمارات والتجارة فضلا عن التعاون المصري . السعودي في المجال العسكري ومكافحة الارهاب ، وكذلك وجود العلاقات الثقافية الراسخة بين البلدين

كذلك فإنه على الرغم من أن العلاقات المصرية . السعودية هي علاقات راسخة ومستمرة فان هناك العديد من المعوقات التي تقف بوجه هذا الاستقرار والاستمرار ومن هذه ما يتعلق بالأزمة السورية وملف الاخوان المسلمين والوضع الاقتصادي المصري الذي ما ان تحسن فان ذلك سيقودها للاستغناء عن الاموال السعودية وبالتالي عدم الانصياع وراء سياساتها في المنطقة



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

## دور المعاهدات

في تحقيق التوازن الدولي:

معاهدات تخفيض الاسلحة الاستراتيجية أنموذجاً

رسالة تقدم بها

وليد عبد الخضر محمد المعموري

الى مجلس كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية وهي جزء من

متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

بإشراف

أ.م.د. ملوك حميد محمد

## **abstract**

The theme study tagged with (Egyptian–Saudi relationship post . Cold War) the nature of the relations between the two historical roots as well as the main factors influencing these relations and areas of political, economic, military and cultural relations between the two countries to cooperate with the included futuristic vision of what will be the relationship.

The study was divided into four chapters, as well as introduction and a conclusion, the first chapter dealt with the Egyptian–Saudi relations historical context, while touched second chapter of the factors influencing the Egyptian–Saudi relations and ensure Chapter III areas of the Egyptian–Saudi relations fourth chapter discuss the future of the Egyptian–Saudi relations.

The study found a number of results, notably the Egyptian–Saudi relations have passed multiple historical phases dominated by cooperation at times and marred by rivalry and tension and conflict in other times.

Also, issues of regional and international presence and its direct impact on the Egyptian–Saudi relations, positively or negatively, For the regional issues have coincided visions of the two countries on each other while differing on others, as it has totally positions of the two countries on the Iraqi invasion of Kuwait in 1990 came the participation of Egypt actors on the political and military levels in the war to liberate Kuwait to confirm the compatibility and harmony, also coincided Egyptian visions and Saudi Arabia on the Palestinian issue and the Arab–Israeli conflict, and was manifested in their attempt to try to reach a settlement between the Palestinian and Israeli sides and Tosthma in the Palestinian internal differences.

But the Egyptian visions and Saudi Arabia differed with regard to the Syrian crisis and the Russian intervention, Saudi Arabia stands out strongly against Russia's policies in Syria, unlike Egypt, which has become since the revolution of June 30, 2013 is closer to the Russian position in the vision of the Syrian issue, at a time when

Saudi Arabia focused on the need for the departure of Assad , Cairo shrugged off talk on the subject of the fate of Assad, but it is the preservation of Assad's regime in line with the need to preserve the old Arab order. As for Yemen's file and the control of rebels on the situation in Yemen in January 2015, it can be said that there is an Egyptian Saudi agree on this issue is based on the need to preserve the interests of the Egyptian and Gulf of Alhothin control of the Bab al–Mandab Strait and the Suez Canal.

As for the position of Iran, there is a consensus about the relative Egyptian Saudi relations with Iran, after the revolution of January 25, 2011 shares of a rapprochement Egyptian Iranian noticeable in the decline of the Egyptian–Saudi relations, though this is the Egyptian position of Iran changed after the fall of the Muslim Brotherhood, to comply with the Saudi position on condition the passage of Egyptian relations with Iran across the Gulf.

Internationally lost US rapprochement led with Egypt and Saudi Arabia to strengthen relations between the two years and paid to cooperation and convergence on some things, such as the fight against terrorism, but for the Russian Federation, there are differences evident in the position them particularly with respect to intervening in the Syrian crisis, at a time when Supports Egypt Russian policy in Syria, Saudi Arabia questioned in those policies, prepared by the interference in the region's affairs.

Despite the difference on some issues and crises in the region, but this did not significantly impact on the Egyptian–Saudi relations in all political, economic, military and social fields as those relationships are strong and well–established and sustained by being reinforced by the exchange of diplomatic missions and mutual visits of top leaders of the two countries and cooperation backed economic agreements and the exchange of investment and trade as well as the Egyptian–Saudi cooperation in the military sphere and the fight against terrorism, as well as the entrenched cultural relations between the two countries.